

آليات تحقيق التكامل بين الرقابة الشرعية والتقليدية بالبنوك الإسلامية -تجربة بنك الراجحي السعودي-

Mechanisms for Achieving Integration Between Shariah Governance and Conventional Oversight in Islamic Banks-The Case Study of Al Rajhi Bank in Saudi Arabia

بن يحيى فاطيمة الزهراء¹، بلكرشة رابع²

¹ جامعة ابن خلدون تيارت، مخبر تطوير المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، الجزائر، fatimazohra.benyahia@univ-tiaret.dz

² جامعة ابن خلدون تيارت، الجزائر، مخبر تطوير المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، الجزائر، rabah.belkercha@univ-tiaret.dz

تاريخ النشر: 2025/03/17

تاريخ القبول: 2025/02/26

تاريخ الاستلام: 2024/12/06

ملخص:

تهدف هذه الدراسة الى استكشاف العلاقة التكاملية بين الرقابة الشرعية والرقابة التقليدية في البنوك الاسلامية، مع التركيز على بنك الراجحي كنموذج تطبيقي. وتناولت الدراسة في قسمها الاول التعريف بالرقابتين الشرعية والتي تنص على ضمان تماشي العمليات المالية مع الاحكام الشرعية، والرقابة التقليدية ومضمونها الاساسي التركيز على الجوانب القانونية والتنظيمية والمالية ، بالإضافة الى استعراض اهم الفروقات بين الرقابتين الشرعية و التقليدية، اما القسم الثاني فكانت الدراسة عن التعريف ببنك الراجحي كواحد من اهم البنوك الاسلامية دوليا، وعرض دور هيئة الرقابة الشرعية والهيئات المختصة وكان ذلك بالتركيز على مثال تطبيقي حول المراجعة وختاما ابراز التحديات والحلول الخاصة بالعلاقة التكاملية بين الرقابتين.

خلصت الدراسة الى ان تعزيز وتحقيق التكامل بين الرقابة الشرعية والتقليدية يعد عاملا رئيسا لتعزيز كفاءة وفعالية البنوك الاسلامية وتنافسيتها محليا ودوليا، مع التأكيد على اهمية استمرار التطوير والبحث لتطبيق العلاقة التكاملية بما يتماشى مع اهداف الصناعة المصرفية الاسلامية.

كلمات مفتاحية: الرقابة الشرعية؛ الرقابة التقليدية؛ الصناعة المصرفية الإسلامية؛ العلاقة التكاملية.

تصنيفات JEL: G21، G28، O16.

Abstract:

This study explores the complementary relationship between Sharia governance and conventional oversight in Islamic banks, focusing on Al Rajhi Bank as a case study. It defines Sharia governance, rooted in Islamic principles, and contrasts it with conventional oversight, which relies on international financial laws.

The study concludes that integrating both governance systems is vital for enhancing the efficiency and competitiveness of Islamic banks locally and globally, emphasizing the need for continuous research to align this synergy with the goals of the Islamic banking industry.

Keywords: Sharia governance; Conventional oversight; complementary Relationship.

Jel Classification Codes : G21 ; G28 ; O16.

1. مقدمة :

مع التطور السريع للصناعة المصرفية والمالية الإسلامية، أصبح موضوع العلاقة التكاملية بين الرقابتين الشرعية والتقليدية المصرفية من المحاور الأساسية لتعزيز وضمان استقرار النظام المالي الإسلامي. حيث تعتبر هذه العلاقة ركيزة لضمان الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية وعلى ضبط إدارة المخاطر بالإضافة على الامتثال المضمون للقوانين المالية واللوائح التنظيمية.

يجمع التكامل بين الرقابتين الشرعية والرقابة التقليدية بين المبادئ الأخلاقية والتشريعات الإسلامية من جهة والمعايير الدولية من جهة أخرى في البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية والتي يبرز فيها البنك السعودي بنك الراجحي، وهذا ما يضمن استدامة الصناعة المصرفية الإسلامية وضمان مصداقيتها.

1.1 إشكالية الدراسة: وما سبق يمكننا طرح الإشكالية المتمثلة في

ماهي السبل الكفيلة لتحقيق العلاقة التكاملية بين الرقابتين الشرعية والتقليدية في البنوك الإسلامية؟ وكيف لذلك ان يساعد في تعزيز فعالية الأداء المصرفي بنك الراجحي السعودي ومواجهة مختلف التحديات؟

2.1 فرضيات الدراسة: ولإجابة على الإشكالية المطروحة تم فرض الفرضيات التالية:

- وجود تحديات تواجه البنوك الإسلامية في تحقيق العلاقة التكاملية بين الرقابتين الشرعية والتقليدية مما يؤثر على فعالية البنك وإنتاجيته.
- تطبيق كلا الرقابتين الشرعية والتقليدية بالتوازي يساهم في نقل بنك الراجحي الى مصاف العالمية.

3.1 منهجية الدراسة: من اجل تحقيق اهداف الدراسة اعتمدنا على المنهج الوصفي وذلك لوصف العلاقة بين الرقابة الشرعية والرقابة التقليدية بالبنوك الإسلامية وإبراز اهم الفروق بينهما وعلاقة التكامل بين الرقابتين، واضفنا المنهج التحليلي لتحليل إيرادات بنك الراجحي المبنية على العلاقة التكاملية بين الرقابة الشرعية والرقابة التقليدية. ولمعالجة الموضوع قسمنا الدراسة الى:

4.1 خطة الدراسة تضم الدراسة هيكل علمي مبني على إطار نظري نعرض فيه مفهوم كلا الرقابتين الشرعية والتقليدية بالبنوك الإسلامية مع ابراز اهميتهما والفرق في التعامل والتطبيق بينهما في البنوك الإسلامية. اما الجانب التطبيقي فكان مبني على التعريف بالبنك قيد الدراسة وهو بنك الراجحي السعودي وتسليط الضوء على كيفية عمل كلا الرقابتين الشرعية والتقليدية ومدى وجود تكامل بينهما.

5.1 أهمية الدراسة: تتجلى أهمية موضوعنا في قدرته على معالجة التحدي الرئيسي لتحقيق العلاقة التكاملية بين الرقابتين والتوازن بين الالتزام بقواعد واحكام الشريعة الإسلامية وضمان الكفاءة الاقتصادية. بالإضافة الى اظهار تعزيز دور البنوك الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة.

2. الاطار النظري لكل من الرقابة الشرعية والرقابة التقليدية

1.2 الرقابة الشرعية:

الرقابة الشرعية تكمن في الفحص والتحليل ومتابعة كل من التصرفات والسلوكيات وكافة الاعمال التي يقوم بها الأفراد والمؤسسات والوحدات وغيرها، للتأكد من أنها تتم وفقاً لأحكام وقواعد الشريعة الإسلامية وذلك يقوم على استخدام الأساليب والوسائل الملائمة والمشروعة دينياً، وبيان الاخطاء والمخالفات وتصويبها وتقديم التقارير إلى الجهات المعنية متضمنة الملاحظات والإرشادات وسبل تطويرها إلى الأحسن. ويستلزم المفهوم الحاجة إلى تحديد معالمه، وضبط حدوده (عبد القادر، 2018، صفحة 51).

ويمكننا القول ان الرقابة الشرعية مفهوم مستحدث لهيكلي معينة وتقييد حدوده؛ للوقوف على المعنى المراد منه، لكي لا يقع شبهات او اختلاط مع غيره من المفاهيم الكثيرة الشائعة والمستخدمه. ومن خلال ما سبق تظهر لنا حقيقة الرقابة الشرعية، فهي تعتبر

صمام الأمان في البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية وهي التي تضبط أعمالها المالية وتبين مدى تماشيها وتوافقها مع الأحكام الشرعية ولا يمكن أن يتم تحقيق ذلك بدون وجود هيئة رقابة شرعية.

1.1.2 هيئة الرقابة الشرعية: يكون تشكيل هيئة الرقابة الشرعية مرتبط بالقانون المصرفي لكل بلد وبالنظام الأساسي للمؤسسة المصرفية أو البنك الإسلامي، حيث نصت هيئة معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمصارف الإسلامية على - أن تكون هيئة الرقابة الشرعية جهاز مستقل من الفقهاء المتخصصين في الشريعة الإسلامية أي في فقه المعاملات ويمكن أن يضاف للأعضاء عضو من غير الفقهاء على أن يكون من المتخصصين في مجال البنوك الإسلامية وله إلمام ودراية بطبيعة المعاملات المالية الإسلامية (عبد القادر، 2018، صفحة 52).

لا يقل أعضاء الهيئة الشرعية عن ثلاث مختصين بالإضافة إلى الاستعانة بمختص في إدارة الأعمال أو القانون أو الاقتصاد وغيرهم للاستفادة من الخبرات وتحكم عملهم لائحة تنظم اختصاصات الهيئة، تحدد مسؤولياتها وتمنحها الصلاحيات المطلوبة لأداء عملها في الرقابة التدقيق (محمد امين، 2008، صفحة 7).

2.1.2 مهام هيئة الرقابة الشرعية: تلخص أهم مهام هيئة الرقابة الشرعية فيما يلي:

- الاسهام في صياغة التعليمات واللوائح التنظيمية واعداد نماذج العقود الشرعية للمعاملات مع مراجعتها وتصحيحها واعتمادها والعمل على تطويرها.
- تقديم الفتوى على الانشغالات والاستفسارات المقدمة لها سواء أكانت من العاملين بالبنك أم المتعاملين معه.
- إبداء الرأي الشرعي الاسلامي في الأعمال الاستثمارية وتطبيق الاحكام الشرعية عليها.
- الاشراف على أنشطة البنوك الإسلامية ومراقبتها لضمان توافق جميع أعمالها مع احكام الشريعة الإسلامية ومبادئها.
- تقديم التوعية والتثقيف للعاملين في قطاع المصرفية الإسلامية بهدف تعزيز فهمهم لأحكام الشريعة الإسلامية المتعلقة بالمعاملات المالية وزيادة وعيهم بالممارسات المصرفية المتوافقة مع الضوابط الشرعية.
- العمل على حل الأزمات بين البنك الإسلامي والآخرين بمختلف أنواعها أي ان كان هذا النزاع بين البنك والمستثمرين أو المساهمين أو بين البنك والحكومة ذلك من خلال هيئة تحكمه.
- تقديم تقرير سنوي من طرف الهيئة الشرعية يعكس مدى مشروعية أعمال البنك الاسلامي يضم كل ما قامت به هيئة الرقابة الشرعية وطرق متابعتها ورقابتها للنواحي الشرعية، ومدى التزام الادارة والعاملين بتنفيذ توجيهات وقرارات الهيئة الشرعية (فتيحة و نور الدين، 2014، صفحة 246).

2.2 الرقابة التقليدية

1.2.2 تعريف الرقابة التقليدية تعد الرقابة المصرفية نظاما تنظيميا يهدف الى تعزيز الاستقرار وفعالية القطاع المصرفي في البنوك الإسلامية من خلال وضع معايير واضحة ومتابعتها بشكل دقيق ومن هنا يأتي تعريفها " على أنها مجموعة القواعد والإجراءات التي تعتمدها السلطات المختصة لضمان العمليات المالية في المؤسسات المصرفية " وينبغي عند مناقشة مفهوم الرقابة المصرفية التفريق بين دورها كوظيفة إدارية وكمهنة فالأولى أداة بموجبها تتحقق الأهداف بكفاءة وفعالية والثانية التأكد من صحة البيانات والمعلومات والعمليات المالية بمراجعة الحسابات (آيت سي معمر و بزارية، 2020، صفحة 112).

2.2.2 أنواع الرقابة التقليدية بالبنوك الإسلامية: تنقسم الرقابة بناء على مصدرها الى نوعين رئيسيين

● **الرقابة داخلية:** تقوم بيها هيئات وادارات من داخل البنك او المؤسسة المالية، حيث تعرف على انها مجموعة من الوسائل والإجراءات التي تعتمدها إدارة البنك لتصميم خطة تنظيمية تهدف الى حماية أصول البنك او المؤسسة المالية، ضمان دقة البيانات المحاسبية الإحصائية بالإضافة الى تحقيق الكفاءة الإنتاجية المثلى وتعزيز التزام الموظفين بالخطط والسياسات الإدارية (حازم أحمد، 2019، صفحة 164). وتنقسم الرقابة الداخلية إلى ثلاث أنواع هي:

1. **الرقابة الإدارية:** تشمل جميع الإجراءات والأساليب التي تهدف تحسين الكفاءة التشغيلية وضمان الالتزام بالسياسات الإدارية بالإضافة الى التحقق من الامتثال للقوانين واللوائح والسياسات المعتمدة. وتعتمد الرقابة الإدارية في عملها على الكشف الإحصائية، تقارير الأداء، دراسة الوقت والموازنات التقديرية.

2. **الرقابة المحاسبية:** تعنى الرقابة المحاسبية بوضع الخطة التنظيمية وتطبيق وسائل التنسيق والإجراءات التي تهدف الى:

-مراجعة البيانات المحاسبية المثبتة في الدفاتر والسجلات؛

-التحقق من دقة المعلومات المحاسبية ومدى الاعتماد عليها؛

-التأكد من صحة عمليات تحميل البيانات المحاسبية وتبويبها وعرض ما يتوافق مع المعايير المهنية.

3. **الضبط الداخلي:** هو نظام شامل مكون من وسائل وإجراءات ومقاييس تعتمدها إدارة المؤسسة لضمان سير العمل وفق

الخطط والسياسات الموضوعية وحماية أصول المؤسسة ودفاتها وسجلاتها المحاسبية من التلاعب او سوء الاستخدام. ويعتمد

الضبط الداخلي لتحقيق ما سبق عدة مبادئ نذكر منها:

-تقسيم العمل ويقوم هذا المبدأ على توزيع المهام لتقليل احتمالات الأخطاء او التلاعب.

-تحديد السلطات والمسؤوليات ويكون بوضع حدود واضحة للصلاحيات لتجنب التداخل او سوء الاستخدام.

-الفصل بين الاختصاصات الوظيفية بمنع تركيز المهام المرتبطة بأصول المؤسسة او سجلاتها في يد شخص واحد.

-الرقابة الذاتية حيث تتم بإخضاع عمل كل موظف لمراجعة دورية من قبل موظف اخر لضمان النزاهة والدقة.

● **الرقابة الخارجية:** تكون عن طريق جهات مستقلة من خارج البنك او المؤسسات المالية، وتعد الرقابة الخارجية امتدادا مكمل للرقابة

الداخلية وتهدف الى توفير ضمان إضافي لتحقيق الكفاءة والامتثال في عمل المؤسسة ويمكن تعريفها على انها عملية فحص فني محايد

تنفذ من قبل جهات خارجية مستقلة على الوحدة الاقتصادية مثل أجهزة الرقابة المالية ومراقبي الحسابات (فتيحة و نور الدين،

2014، صفحة 241).

وللرقابة الخارجية اهداف منها:

-التحقق من صحة وسلامة البيانات المالية والتصرفات الإدارية في المؤسسة.

-تقييم مدى الكفاءة في تحقيق الأهداف المرسومة.

وتمثل الرقابة الخارجية وسيلة موضوعية لضمان النزاهة والشفافية وتعزيز الثقة في الأنشطة المالية والإدارية للمؤسسة.

3.2 المقارنة بين الرقابة الشرعية والتقليدية في البنوك الاسلامية (محمد السيد، 2024، صفحة 1)

الجدول 1: اهم الفروقات بين الرقابة الشرعية والرقابة التقليدية

-	المرجعية	التباين في آليات العمل	ادارة المخاطر	الشفافية والافصاح
الرقابة الشرعية	الشريعة الاسلامية	النظام الشرعي المبني على تفاسير العلماء وفتاواهم	مخاطر الامتثال الشرعي	المصادقية الاخلاقية والشفافي في تطبيق الفتاوى
الرقابة التقليدية	القوانين المالية الدولية	المعايير المحاسبية الثابتة	المخاطر التشغيلية والمالية	معايير الافصاح المالي والتدقيق

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على المرجع المذكور أعلاه، بتاريخ 2024/10/10، صفحة 01.

استناداً للجدول اعلاه نلاحظ ان لكل رقابة مبدا تعتمد عليه، فهناك مثلاً اختلاف واضح في المرجعية فالرقابة الشرعية ركيزة قراراتها ترجع للشريعة الاسلامية وقواعدها ويكون اساس الية عملها الفتاوى المبنية على دراسات وتفقه العلماء المأخوذة من القرآن الكريم والسنة. عكس الرقابة التقليدية التي تعمل بالأساس على المعايير المحاسبية. وإذا اخذنا العنصر الثالث ادارة المخاطر فالرقابة الشرعية تأخذ بعين الاعتبار الامتثال للشريعة المساعد بشكل مشترك البنك والعملاء، عكس اهتمامات الرقابة التقليدية والمتمثلة في المخاطر التشغيلية والمالية للبنك. وكأخر عنصر الشفافية والتي هي من اهم اسس الشريعة الاسلامية لتطبيق الفتاوى، اما الرقابة الشرعية فتكمن في معايير الافصاح المالي والتدقيق.

ومما سبق يمكن استغلال هذه الملاحظات والفروقات في العناصر حسب كل رقابة في العمل على محاولة التقليل من التحديات والتعقيدات في تطبيق العلاقة التكاملية بين الرقابتين لإيجاد نقطة مشتركة لجعل مصلحة البنك والعميل ترتقي لمستوى اعلى من الفعالية والانتاجية دائماً.

3. العلاقة التكاملية بين الرقابتين الشرعية والتقليدية بالبنك الاسلامي السعودي الراجحي

1.3 عن بنك الراجحي السعودي:

1.1.3 النشأة والتأسيس: تأسس بنك الراجحي في عام 1957م، ويعد من أكبر البنوك في العالم من حيث القيمة السوقية، والأكبر في منطقة الشرق الأوسط والمملكة العربية السعودية. يملك البنك إجمالي أصول يبلغ 801 مليار ريال سعودي، ورأسمال مدفوع قدره 40 مليار ريال سعودي (ما يعادل 10.66 مليار دولار أمريكي). كما يمتلك البنك شبكة واسعة من الموظفين تتجاوز 20,000 موظف، ويستند إلى أكثر من ستة عقود من الخبرة في مجالي الخدمات المصرفية والتجارية.

تم دمج المؤسسات الفردية التي تحمل اسم الراجحي تحت "مؤسسة الراجحي للتجارة والصرافة" في عام 1978، وفي عام 1988 تم تأسيس البنك كشركة مساهمة سعودية تحت اسم "شركة الراجحي المصرفية للاستثمار"، والتي تغير اسمها لاحقاً في عام 2006 ليصبح "مصرف الراجحي".

يعد المصرف مؤسسة مصرفية رائدة في مجال الصيرفة الإسلامية، حيث يتمتع بقاعدة صلبة في هذا القطاع ويُسهم بشكل فعال في تلبية احتياجات السوق المالية الحديثة مع الحفاظ على القيم الأساسية للشريعة الإسلامية. يتصدر المصرف العديد من المبادرات والمعايير في هذا المجال، ويعد من أبرز المؤسسات المصرفية في تطوير الصناعة المالية الإسلامية. يمتلك البنك شبكة واسعة في المملكة العربية السعودية تضم أكثر من 510 فرع، إلى جانب أكثر من 4,600 ماكينة صراف آلي، و584 نقطة بيع مع التجار، مما يعكس أكبر قاعدة عملاء في المملكة. كما يواصل المصرف التوسع في خدمات التحويل المالي، حيث يمتلك 153 مركز تحويل في أنحاء المملكة (الراجحي، 2024، صفحة 1).

2.1.3 هيئة الرقابة الشرعية لبنك الراجحي:

● يلتزم مصرف الراجحي بتطبيق مبادئ الأحكام الشرعية في كافة معاملاته المصرفية، ويسعى لضمان توافق جميع منتجاته وخدماته مع الشريعة الإسلامية. لتحقيق هذا الهدف، أنشأ المصرف هيئة شرعية مستقلة ومعتمدة من الجمعية العامة، التي تتولى الإشراف على جميع معاملاته المحلية والدولية ومراقبتها وفقاً لأحكام الشريعة. تعد الهيئة الشرعية أحد أهم معايير الجودة في خدمات المصرف، حيث تساهم في ضمان توافق العقود والنماذج والاتفاقيات مع المعايير الشرعية قبل تقديمها للعملاء.

● مسؤوليات هيئة الرقابة الشرعية: تنفيذ قراراتها عبر مختلف أجهزة المصرف وإدارته، حيث يتعين على الإدارات التنفيذية في المصرف الالتزام بتطبيق هذه القرارات على جميع مستوياتها. لا يتم تقديم أي منتج أو خدمة إلا بعد أن يتم مراجعته واعتماده من الهيئة الشرعية. منذ تأسيسها، أصدرت الهيئة الشرعية 1216 قراراً، أجازت فيها العديد من العقود والاتفاقيات والنماذج والمنتجات المصرفية. تلتزم الهيئة بمكافحة أي مخالفة لقراراتها، حيث يتم معاقبة من يخرق هذه القرارات من خلال تقديم منتجات أو خدمات دون موافقة الهيئة الشرعية. بالإضافة إلى ذلك، تعمل الهيئة على تطوير صيغ وعقود جديدة تضمن الحفاظ على سلامة التعاملات المصرفية من الناحية الشرعية. كما تهدف الهيئة إلى نشر الوعي بالمعايير الإسلامية في المجالات المصرفية والاستثمارية عبر الوسائل المناسبة (المجموعة الشرعية، 2010، صفحة 4).

تعد الرقابة الشرعية جزءاً أساسياً من عمل البنك، حيث يتم متابعة تنفيذ قرارات الهيئة الشرعية من خلال جهاز إدارة الرقابة الشرعية. يركز المصرف أيضاً على اختيار الموظفين بعناية وتوفير التدريب الشرعي المستمر لضمان تطبيق قرارات الهيئة بشكل سليم وفعال، مما يساهم في تحقيق بيئة مصرفية تتسم بالشفافية والالتزام الكامل بالقواعد والأحكام الشرعية. ولتحقيق البنك مبتغاه من العلاقة التكاملية بين الرقابتين يخضع للإشراف من جهات تنظيمية أخرى

3.1.3 الجهات التنظيمية والإشرافية: تعتبر العلاقة بين بنك الراجحي والجهات التنظيمية علاقة رئيسية محورية لضمان الالتزام بكل من اللوائح التنظيمية المصرفية والامتثال للشريعة الإسلامية. وتضم الجهات التنظيمية والإشرافية ما يأتي:

● **البنك المركزي السعودي:** يعتبر الجهة التنظيمية الرئيسية المسؤولة عن الإشراف على النظام المصرفي في السعودية، وله عدة أدوار نذكر منها:

- إصدار التراخيص: سنة 1988 حصل بنك الراجحي على ترخيصه الرسمي من البنك المركزي السعودي لبدا مزاولة الأنشطة المصرفية.
- الإشراف على الامتثال: ضمان الامتثال للمعايير الدولية، بالإضافة إلى متابعة التزام البنك باللوائح المصرفية المحلية.

-ادارة المخاطر والحوكمة: الاشراف على سياسات الحوكمة الرشيدة التي يتبناها البنك ومراقبة ادارة المخاطر السوقية والائتمانية (arabnak, 2024، صفحة 1).

●هيئة السوق المالية: تقوم الهيئة بالاشراف على الانشطة الاستثمارية لبنك الراجحي. بالاضافة لمراقبة مدى التزام البنك بالقوانين المتعلقة بإدارة الاصول كإصدار الصكوك والتداول في الاسواق المالية.

●الجهات الدولية: يخضع بنك الراجحي بالاضافة للاشراف المحلي على اشراف غير مباشر من خلال التزامه بالمعايير الدولية مثل: -معايير بازل III لضمان كفاية راس المال.

-معايير المحاسبة المالية الاسلامية (AAOIFI) لضمان تطبيق الاليات والممارسات المحاسبية الشرعية.

-مجلس الخدمات المالية الاسلامية (IFSB) وله دور في تعزيز كفاءة وفعالية وادارة المخاطر في القطاع المصرفي الاسلامي.

رغم تعامل بنك الراجحي مع عدة جهات تنظيمية رقابية بالاضافة الى هيئة الرقابة الشرعية الخاصة بالبنك يؤدي الى تعقيد العمليات المالية والتنظيمية كصعوبة التنسيق الا ان هذه الجهات الداخلية او الخارجية تؤثر بالإيجاب كتعزيز الشفافية والمصادقية وتوجيه الاستثمار والتنمية مما يجلب ثقة العملاء والمستثمرين.

2.3 التكامل بين الرقابة الشرعية والرقابة التقليدية بالبنك وامثلة عنها:

المراجعة هي إحدى أشهر الصيغ التمويلية الإسلامية التي يقدمها بنك الراجحي. تعتمد هذه الصيغة على شراء البنك للأصل (السيارة) ثم بيعه للعميل بسعر يشمل التكلفة الأصلية وربحاً معلوماً متفقاً عليه مسبقاً (فليح حسن ، 2006، صفحة 192). ولتحقيق التكامل بين الرقابة الشرعية والتقليدية في هذا المنتج، يتم اتباع الخطوات التالية:

1.2.3 المرحلة الأولى: التصميم الشرعي للمنتج

●مراجعة الهيئة الشرعية: تقوم الهيئة الشرعية بمراجعة المنتج للتأكد من توافقه مع أحكام الشريعة الإسلامية. حيث يتم تحديد الشروط الأساسية لصيغة المراجعة، مثل:

-الملكية الفعلية للأصل (السيارة) قبل اتمام عملية البيع للعميل.

-الربح المعلن أي غير مخفي.

-خلو العملية من التعاملات الربوية ومن الغرر (الجهالة).

●إصدار الفتوى الشرعية: تصدر الهيئة فتوى تبين وتوضح أن المنتج المالي متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، مع تحديد الإرشادات والتوجيهات التشغيلية التي يجب الالتزام بها.

2.2.3 المرحلة الثانية: الدراسة المالية والتشغيلية على النحو الآتي:

●تقييم الجدوى المالية: يتم تقديم المنتج إلى قسم إدارة المخاطر التقليدي لتقييم الجدوى المالية، مع مراعاة:

-قدرة العميل على السداد.

-معدلات الربح المتوقعة ومدى تنافسيتها في السوق.

-المخاطر المرتبطة بتقلبات أسعار السيارات.

●التأكد من الامتثال للقوانين: يتم التأكد من توافق المنتج مع القوانين المصرفية واللوائح الصادرة عن البنك المركزي السعودي (ساما). يشمل ذلك التأكد من خلو المنتج من أي ممارسات قد تؤدي إلى غسل الأموال أو تمويل الإرهاب.

• التزام المنتج بمعايير مكافحة الاحتيال المالي.

3.2.3 المرحلة الثالثة: المراجعة المزدوجة

- الرقابة الشرعية: تدقق الهيئة الشرعية العملية من جديد بعد إعداد العقود والآليات التشغيلية للتأكد من الالتزام الكامل بالفتوى الشرعية. يطلب إجراء تغييرات إذا ظهرت أي ممارسات غير متوافقة مع الشريعة أثناء الإعداد.
- التدقيق التقليدي: يقوم قسم التدقيق الداخلي بمراجعة الجوانب المالية والإدارية، بما في ذلك:
 - التحقق من وضوح بنود العقود بالنسبة للعميل.
 - ضمان تسجيل العمليات بشكل صحيح في النظام المصرفي.

4.2.3 المرحلة الرابعة: التنفيذ والمتابعة (معمري، 2018، الصفحات 196-197)

- التنفيذ: يتم تسويق المنتج للعملاء بعد الموافقة النهائية من الجهتين (الهيئة الشرعية والإدارة التقليدية). يبدأ البنك في شراء السيارات وبيعها للعملاء ضمن العقود المعتمدة.
 - المتابعة والتقييم المستمر: يتم إجراء تدقيق دوري على العمليات لضمان استمرار الالتزام بالضوابط الشرعية والقانونية. أمثلة على نقاط التدقيق:
 - التأكد من وجود مستندات تثبت ملكية البنك للسيارة قبل بيعها.
 - مراقبة التزام البنك بنسبة الربح المتفق عليها مسبقاً.
- وما ذكرنا سابقاً في المثال اعلاه نلاحظ ونستنتج أهمية التكامل بين الرقابة الشرعية والرقابة التقليدية في بنك الراجحي السعودي والمتمثلة في الثلاث نقاط الرئيسية:

- ضمان الالتزام الشرعي: بفضل الهيئة الشرعية، يثق العملاء بأن المنتج متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.
 - الكفاءة المالية والتنظيمية: تضمن الرقابة التقليدية أن المنتج يلبي متطلبات الجهات التنظيمية وأنه آمن من الناحية المالية والإدارية.
 - تعزيز ثقة العملاء: يظهر التكامل بين الجانبين للعملاء أن البنك يعمل بشفافية ويهتم بمصالحهم الدينية والمادية.
- تعقيباً على المثال وما سبق الحديث عنه من قوة البنك سوقياً ومدى ارتفاع الإيرادات في البنك نستخلص أن طريقة البنك في تطوير منتج مالي القائم من خلال التكامل بين الرقابة الشرعية والتقليدية. وتعاون الهيئة الشرعية مع الإدارات التقليدية لضمان تلبية المتطلبات الشرعية والقانونية والتنظيمية في كل مراحل تطوير المنتج وتنفيذه كانت الركيزة الأساسية لذلك (حميدة و لطرش مباركة، 2015).

3.3 تحديات وحلول لتكامل الرقابة الشرعية والرقابة التقليدية

1.3.3 التحديات

- تعقيد العمليات بين الرقابتين: العلاقة التكاملية بين الرقابة الشرعية والرقابة التقليدية لا تقتصر فقط على اختلاف الاهداف وانما على تعقيد البنية الادارية والتنفيذية التي تدير العلاقة بينهما، فكمثال على ذلك عند تصميم منتج مالي اسلامي قد تطلب تعديلات مستمرة من هيئة الرقابة الشرعية لضمان توافقه مع القواعد والاحكام الشرعية بينما من جهة اخرى الرقابة التقليدية تطلب تعديلات لضمان الامتثال التنظيمي وهذا ما يؤدي احيانا لتضارب في الاولويات واطالة مدة الانتاج والتصميم مما يزيد من التكاليف (Mohamad, Ahmad Sufian, و Kamaruzaman، 2022، صفحة 22).

● اختلاف الفتاوى بين الهيئات الشرعية: بعض الهيئات الشرعية قد توافق على منتج مالي اسلامي ما والبعض الاخر قد تصدر فتوى معاكسة وهذا ما يؤدي الى فوضى داخل المؤسسة المالية الواحدة.

● التغير المستمر في القوانين المصرفية العالمية: تتطلب هذه القوانين استجابة سريعة كالتعديلات التي تفرضها السلطات التنظيمية على معايير ادارة المخاطر او نسب راس المال وهي تكون مصممة للتماشي مع النظام المصرفي التقليدي لكنها قد تعارض مع الاحكام الشرعية.

هذه التحديات لا تكون مجرد مشاكل تنظيمية بل تتخطاها الى التأثير بعمق على قدرة البنوك والمؤسسات المالية كبنك الراجحي على تحقيق اهدافها وللتعامل معها قام بنك الراجحي ومعظم البنوك الاسلامية بتبني حلول مناسبة.

2.3.3 الحلول المقترحة

● اعتماد نظام تقني موحد لتنسيق العمليات بين الرقابتين: يعتبر من ضمن الحلول الاستراتيجية لمعالجة التحديات الناتجة عن تعقيد العمليات بين الرقابتين الشرعية والتقليدية وللنظام التقني الموحد عدة خصائص منها:

- يوفر بيئة موحدة لتسجيل العمليات المالية في البنك ومراجعتها من طرف الرقابتين الشرعية والتقليدية.
- يحتوي على قاعدة بيانات للفتاوى الشرعية المرتبطة بالمنتجات المالية واللوائح القانونية السارية مما يقلل من تكرار المستمر للأخطاء.
- يدعم التحليل الالي تماشي وتوافق العمليات مع الشريعة والقوانين التنظيمية عبر تقنيات مثل الذكاء الاصطناعي.
- رغم اثاره الجيدة كتسريع العمليات المالية وتقليل الازدواجية في الاجراءات الا انه لتنفيذ هذا النظام يتطلب استثمارات مالية كبيرة وتدريب الكوادر البشرية والتأكد من مرونة النظام التقني الموحد لاستيعاب التغيرات الدائمة.

● تعزيز التواصل بين الهيئة الشرعية وإدارة الامتثال: لتعزيز التواصل نذكر بعض الاليات اللازمة (حمد فاروق، 2018، الصفحات 20-22):

- تكوين لجان مشتركة بين الهيئة الشرعية وإدارة الامتثال المسؤولة عن تطبيق القوانين واللوائح التنظيمية، للاجتماع بصفة دورية لمناقشة المسائل المختلف عليها ووضع سياسات تخدم البنك.

- الاعتماد على برامج ومنصات رقمية لتبادل المعلومات والمستجدات في البنك من طرف الهيئة الشرعية وإدارة الامتثال.
- وجود كوادر متخصصة تقوم بتطبيق عملية التواصل بين الجانبين.

يمكن مما سبق استنتاج ان تعزيز هذا التواصل يقلل من حالات التضارب بين الطرفين وتعزيز سرعة اتخاذ القرارات مما ينعكس ايجابا على رضا العملاء من جهة وتوفير بيئة عمل أكثر انسجاما من جهة اخرى.

● إقامة مؤتمرات ودورات تدريبية لتعزيز فهم القوانين والفتاوى (محمد و ابراهيم، 2016، صفحة 106): تهدف هذه الانشطة الى سد الفجوة المعرفية بين مختلف الاطراف المعنية ويكون تصميم الدورات على النحو التالي:

- تقديم توجيهات عن طريق خبراء في مجالات مختلفة كالشريعة والاقتصاد مع عقد ورشات تفاعلي.
- العمل على تسليط الضوء على دراسة حالات عملية تربط بين الجوانب التنظيمية والشرعية.
- التدريبات المستمرة لتشكيل كوادر متمكنة لمواكبة التغيرات المختلفة والسريعة في التشريعات المالية والتوجهات الشرعية.
هذه الانشطة تعبر عن التزام البنك الاسلامي بتطوير مواردها البشرية وتحقيق العلاقة التكاملية بين الرقابة الشرعية والرقابة التقليدية وهو امر الزامي لتحقيق الاستدامة في القطاع المصرفي الاسلامي.

4. خاتمة:

يمكن التأكيد على ان العلاقة التكاملية بين الرقابة الشرعية والرقابة التقليدية في البنوك الاسلامية تشكل عاملا اساسا جوهريا في تعزيز فعالية وكفاءة ادائها وتطوير معاملاتها المالية، وقد اظهرت الدراسة عند تطبيقها بينك الراجحي ان هذا التكامل يساهم بطريقة فعالة في تحقيق التوازن بين الالتزام بمبادئ واحكام الشريعة الاسلامية وبين متطلبات الكفاءة الاقتصادية والتنظيمية وهذا ما ظهر في رقم اعمال البنك.

1.4 نتائج الدراسة:

اكملت النتائج ان العلاقة التكاملية بين الرقابتين تتيح تطوير منتجات وادوات مالية جديدة بينك الراجحي تجمع بين الامتثال الشرعي والفعالية الاقتصادية مما يحقق تنافسية لدى البنوك الاسلامية على كلا المستويين المحلي والدولي. كما ان هذه العلاقة تساعد على تعزيز ثقة العملاء والمستثمرين بان المنتجات المالية مطابقة للأحكام الاسلامية مما يدعم دور البنك كأداة اجتماعية اقتصادية قادرة على المساهمة في التنمية المستدامة.

2.4 التوصيات:

- وضع استراتيجيات لتطوير الرقابة الشرعية والتقليدية كتطوير اليات الرقابة عن طريق التكنولوجيا المالية.
- تطبيق المساءلة في البنوك الاسلامية لكسب ثقة العملاء والمستثمرين.
- تعزيز التعاون المؤسساتي بين الرقابتين الشرعية والتقليدية واخذ بنك الراجحي كمثال على تحقيق ذلك.
- اجراء المزيد من الدراسات التطبيقية التي تركز على تجارب ناجحة بينوك اسلامية مختلفة ومن ضمنها بنك الراجحي لتعميم أفضل الممارسات المالية.

5. قائمة المراجع:

1.5 الكتب

- حمد فاروق الشيخ. المفيد في عمليات البنوك الاسلامية، بنك البحرين الاسلامي (البحرين : بنك البحرين، 2018)؛
- المجموعة الشرعية. قرارات الهيئة الشرعية بمصرف الراجحي. (المملكة العربية السعودية: دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع، 2010)؛
- فليح حسن ، خ. البنوك الاسلامية. (الاردن: عالم الكتب الحديث، 2006).

2.5 مقالات المجلات

- آيت سي معمر، نزارية، ا. الاتجاهات الحديثة للرقابة على الائتمان في اطار تحقيق السلامة المصرفية. مجلة اقتصاديات شمال اقتصاديات شمال إفريقيا. (2020).
- حازم أحمد، ف. الرقابة الداخلية في البنوك التجارية "دراسة مقارنة بين بنك غزة والبنك الاسلامي الفلسطيني". مجلة افاق للعلوم (2019).
- حميدة، م، لطرش مباركة، ا. أثر المتغيرات الراهنة علة الصناعة المصرفية الاسلامية -مصرف الراجحي بالسعودية نموذجاً. مجلة البديل الاقتصادي (2015).

- عبد القادر، م. تحديات ومتطلبات تحقيق الرقابة الشرعية الفعالة في المصارف الإسلامية بالاشارة الى تجارب دولية. مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية جامعة باتنة (2018).
- فتيحة، ب.، نور الدين ز، الرقابة الشرعية على أعمال المصارف الإسلامية دراسة ميدانية لهيئة الرقابة الشرعية ببنك الإثمار البحرين. مجلة العلوم الانسانية (2014)
- محمد امين، ع. هيئات الرقابة الشرعية: اختيار اعضائها وضوابطها. المؤتمر السابع للهيئات الشرعية، (2008).
- محمد، ب. ل. ابراهيم، ب. تفعيل دور الرقابة الشرعية في الابتكار المصرفي الإسلامي. أبحاث اقتصادية وإدارة (2016)
- محمد السيد، ح. ع. (2024, 11 20). بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية قراءة في الفروق المصرفية الإسلامية والمصرفية التقليدية Récupéré sur albaraka.site: <http://www.forum.albaraka.site>
- معمر، م، تكامل نظم المراجعة الشرعية لمواجهة مخاطر عدم الالتزام بالشرعية في البنوك الإسلامية-بنك البركة الجزائري نموذجاً- مجلة الاقتصاد الصناعي. (2018).
- Mohamad, A. A.-S., Ahmad Sufian, A., & Kamaruzaman, B. (2022). التدقيق الشرعي الخارجي وعلاقته بعناصر الحوكمة الشرعية: دراسة تحليلية مقارنة *International Journal of Al-Turath In Islamic Wealth And Finance*,

3.5 مواقع الانترنت

- arabnak. (2024, 11 20). الرقابة المصرفية في البنوك الإسلامية. Récupéré sur arabnak: <http://www.arabank.com>
- الراجحي، م. (2024, 11 19) عن مصرف الراجحي Récupéré sur alrajhibank: <https://www.alrajhibank.com.sa/About-alrajhi-bank>

6. ملاحق:

القرار (٥٠٨)

التاريخ: ١٤٢٣/١/٢١ هـ

الموضوع: إجازة ثلاثة نماذج للعمل بها في المراجعة والمشاركة

- نموذج «إفادة من العميل الشريك بتسلم السلع».

و نموذج «تفويض من الشركة للعميل» ملغى بالقرار ذي الرقم ٧٤٠ -

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده محمد، وعلى آله وصحبه، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد:

فإن الهيئة الشرعية لشركة الراجحي المصرفية للاستثمار في اجتماعها الرابع والخمسين، السنة الرابعة، الدورة الثانية، أيام الثلاثاء والأربعاء والخميس ١٩ و ٢٠ و ٢١ / ١ / ١٤٢٣ هـ - ٢ و ٣ و ٤ / ٤ / ٢٠٢٢ م، بعد اطلاعها على مذكرة العرض المعدة من أمانتها بشأن ما ورد من المجموعة المصرفية؛ للنظر في ثلاثة نماذج هي: "إفادة من العميل الواعد بالشراء بتسلم السلع"، و "إفادة من العميل الشريك بتسلم السلع"، و "تفويض من الشركة للعميل"؛ للعمل بها في المراجعة والمشاركة.

وبعد الدراسة والنظر والمناقشة، وإجراء التعديلات اللازمة قررت الهيئة إجازة النماذج المذكورة بالصيغة المرفقة بهذا القرار الموقعة من الهيئة، على ألا يخالف ما ورد في القرار ذي الرقم (٤٣١) والتاريخ ١٢ / ١١ / ١٤٢١ هـ من أحكام في توكيل الطرف المقابل، وألا تستخدم تلك النماذج إلا في معاملات مجازة من الهيئة.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

الموقعون: عبدالله بن عقيل، عبدالله الزايد، عبدالله بن منيع، أحمد المبارك، عبدالله ابن خنن، أحمد بن حميد، إبراهيم الجربوع، عبدالرحمن الأطرم.